غرفة تجارة دمشق تشتري ٦٠ سيارة حمضيات من «السورية للتجارة»

أكريم لـ«الوطن»: المبادرة لدعم مزارعي الحمضيات وعلى الغرفة أن تتدخل في التسويق وليس الشراء فقط

العقاد: نحو ٢٥ براداً محملة بالرمان تصدر يومياً إلى العراق

رامز محفوظ

أعلنت غرفة تجارة دمشق عن مبادرة بالتنسيق بينها وبين السورية للتجارة لشراء ٣٠ سيارة من الحمضيات كدفعة أولى من أحد فروع المؤسسة السورية للتجارة في الساحل السوري ليتم بيعها عبر الأسواق في دمشق وشراء دفعة ثانية ليتم بيعها خارج سورية عبر مصدّري الخضار والفواكه وعبر علاقات أعضاء غرفة تجارة دمشق مع الدول الصديقة، مشيرة إلى أن هذه المبادرة تهدف لدعم المزارعين من خلال استجرار كميات من الحمضيات من الساحل السوري ومن باب المسؤولية الاجتماعية للغرفة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم أن هذه المبادرة التي أعلنت عنها الغرفة مهمة وضرورية خلال التوقيت الحالي، ومن المفترض أن نرى نتائج إيجابية لهذه المبادرة قريباً، مضيفاً: إنه كعضو غرفة تجارة ليس مع المساعدة في التسويق فقط، إنما مع أن يكون التسويق صحيحاً، والمهم اليوم العمل على مساعدة المزارع في التسويق وفي تحقيق الربح.

وأشار إلى أنه من المفترض على غرفة تجارة دمشق أن تتدخل عند تسويق بعض المنتجات السورية وفي حال كانت لدينا القدرة على المساعدة والمساندة بموضوع التصدير والاستيراد يجب علينا أن نساند، وأن نساهم بدفع الاقتصاد السوري إلى الأمام.

ولفت أكريم إلى أن غرفة التجارة لا تنحصر مهامها فقط في تنشيط الاستيراد، إنما في إدارة المال والاقتصاد إدارة صحيحة خصوصاً أن الاقتصاد أصبح منظومة كاملة متكاملة لا تتجزأ.

بدوره بين عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق محمد العقاد في تصريح لـ«الوطن» أن هذه المبادرة مهمة ونتمنى أن تنجح الغرفة بتسويق كميات جيدة من الحمضيات، لافتاً إلى أن الغرفة لم تبدأ بعد بشراء الحمضيات فموضوع شراء الحمضيات من خلال الغرفة وبيعها خارج سورية عبر مصدري الخضار والفواكه لم يطرح علينا بعد كلجنة مصدري خضار وفواكه ويجب علي الغرفة التعاون مع التجار من أجل تسويق مادة الحمضيات.

وعن واقع تصدير الحمضيات أوضح العقاد أن تصدير الحمضيات جيد حالياً وازداد قياساً للفترة الماضية، إذ إن نحو ٨ برادات محملة بالحمضيات السورية تصدر يومياً إلى دول الخليج خلال الفترة الحالية، في حين كان عدد البرادات التي كانت تصدر إليها منذ نحو عشرة أيام نحو ٣ برادات، مؤكداً في الوقت نفسه أن نحو ٨٥ بالمئة من الصادرات الزراعية السورية تذهب إلى السعودية.

وأشار العقاد إلى أن الحمضيات السورية لا تصدر إلى العراق الذي يفضل استيراد الحمضيات التركية والإيرانية لأن تكلفتها أقل من الحمضيات السورية، موضحاً أن تركيز العراق اليوم على استجرار أكبر كمية من الرمان السوري وهناك نحو ٢٥ براداً محملة بالرمان تذهب يومياً إلى العراق.

وأكد العقاد أن نسبة من المزارعين عزفوا عن زراعة الحمضيات بسبب صعوبة تسويقها ويتجهون اليوم نحو زراعة المحاصيل الاستوائية مثل المانغا والكيوي وغيرها باعتبارها تحقق لهم ربحاً أفضل من بقية المحاصيل الزراعية الأخرى.

التوفير لم يتوقف عن منح القروض

مديرة التوفير لـ«الوطن»: لم نتوقف عن قبول طلبات القروض وإنما نتريث في بعض الفروع

عبد الهادي شباط

كشفت مدير عام مصرف التوفير رغداء معصب لـ«الوطن» أن المصرف لم يتوقف عن منح القروض وأنه يتابع منح القروض بكل فروعه، لكن تم التريث لدى بعض الفروع باستلام الطلبات الجديدة نتيجة الضغط الكبير الذي تعرضت له الفروع لطلبات قروض ذوي الدخل المحدود الأمر الذي استلزم من إدارة المصرف لوضع آليات محددة لتنظيم وترتيب عملية المنح مع المتابعة والتقييم المستمر لتتمكن من تنفيذ الخطة التسليفية المقرة والمعتمدة من مجلس الإدارة للربع الرابع من هذا العام دون تجاوزات أو خلل.

وعلى التوازي مع ذلك عمم مصرف التسليف الشعبي على فروعه مع بداية الأسبوع الجاري التريث في استلام طلبات جديدة لقروض الدخل المحدود لحين تنفيذ الطلبات المقدمة في فروع التسليف والتي قدر عددها مدير في المصرف بآلاف الطلبات وخاصة أن معدل الطلب على قرض الدخل المحدود ارتفع خلال الفترة الماضية بعد أن توقف مصرف التوفير عن استلام طلبات القروض لديه على التوازي لتوقف مشابه لبعض القروض من المصرف التجاري السوري.

بينما أوضح المصرف في تصريح سابق له لـ«الوطن» أنه سيعود لقبول طلبات القروض مع بداية العام المقبل وهو ما يفيد أن فترة التوقف ستكون بحدود شهر حتى منتصف كانون الأول المقبل في حين تتوقف حركة الطلبات بشكل طبيعي لدى المصارف مع النصف الثاني من الشهر الأخير في كل عام.

وأن المصرف بات بحاجة لتعزيز سيولته لتأمين تمويل طلبات قروض الدخل المحدود في حين بين أن قروض أو تمويل قروض الطاقات البديلة مستمر لكن من أموال الصندوق (صندوق الطاقات المتجددة في وزارة الكهرباء).

وكان تحدث عدد من المتابعين والخبراء في القطاع المصرفي لـ«الوطن» أن المصارف ستعاني نقص سيولتها بحال تم رفع السقوف حيث سيواجه كل من مصرف التسليف الشعبي والتوفير نقصاً في السيولة ولن يكونا قادرين على تلبية الكم الكبير من طلبات الإقراض التي سيتقدم بها العاملون في الجهات العامة بحال كانت شروط الإقراض والفائدة وسنوات السداد وبوليصة التأمين مريحة وهي مشكلة ربما تحول دون إمكانية تلبية كل الطلبات التي ستصل لفروع مصرفي التسليف والتوفير وهو ما يسهم بحدوث تراكم في الطلبات والعودة لتنظيم المنح على برامج زمنية (دور) قد تصل لأشهر حتى يتمكن العميل من الحصول على قرض دخل محدود.

وفي المحصلة الكثير من العاملين في الجهات العامة فقدوا خلال الفترة الحالية فرصة الحصول على قرض الدخل المحدود الذي كان يمثل منفذاً لحل بعض إشكالاتهم المالية وهو ما أغلق آخر الخيارات التي كان يعول عليها شريحة من العاملين لدى القطاع العام.

المصارف الخاصة.. هل حققت دورها التنموي؟ وما المطلوب منها؟

فضلية لـ«الوطن»: تمنح أينما تربح.. والقروض قصيرة الأجل منهجية غير مجدية للمشاريع التنموية

جلنار العلي

يترتّب على النظام المصرفي في كل دول العالم دور هام في عملية التنمية الاقتصادية وذلك لتحريك الأنشطة الاقتصادية الإستراتيجية والهامة حسب حالة كل اقتصاد، من خلال توجيه التمويلات والتسهيلات الائتمانية نحو تلك الأنشطة بما يصب في دعم الاقتصاد الوطني.

في الحالة السورية ماذا حققت المصارف الخاصة خلال السنوات السابقة؟ وما الدور الذي قدمته في هذا المجال؟ وما أوجه تقصيرها؟

الخبير الاقتصادي الدكتور عابد فضلية بيّن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المصارف الخاصة لا تختلف عن العامة من حيث تمويل عملية التنمية الاقتصادية، الذي يجب أن يوجّه باتجاهات محددة بحسب الخطة العامة للدولة ولزوم الاقتصاد، بحيث يتم تمويل المشاريع الإستراتيجية والمهمة التي يجب أن يكون لها مواصفات تفيد المرحلة الحالية كإنتاج سلع بديلة وتأمين فرص عمل، علماً أن هذه المشاريع يجب أن يكون لها أولوية في عملية التمويل سواء من المصارف العامة أم الخاصة.

وأشار فضلية إلى أن المصارف الخاصة لعبت دوراً إيجابياً خلال الفترة السابقة على اعتبار أن المصارف العامة تخصصية ولكنها ليست كافية ولا تستطيع أن تسد الحاجة إلى التمويل، فجاءت المصارف الخاصة كي تلعب دوراً مكملاً لدعم عملية التنمية من حيث التمويل، ولكنها لم تؤد دورها المطلوب كما يجب، على اعتبار أن المصرف الخاص يمنح أينما يربح أي أنه يبحث عن الربح والفائدة العالية، وهذه المصارف لها إداراتها الخاصة بها فتقرض بحسب سياساتها ووجهات نظرها من دون التقيّد بمنهجية محددة، وربما لا يتم توجيه القروض إلى أماكنها الصحيحة بشكل دائم، فمن المهم بالنسبة لها أن يكون المقترض مقتدراً وقادراً على دفع فائدة عالية من دون أن يتم إعطاء أولوية للأهمية التنموية للمشروع كما هو متبع في المصارف العامة التي تمنح قروضاً لها أهداف مختلفة تحقق المنفعة العامة، لافتاً إلى أن المصارف الخاصة لا تخضع للحكومة إلا بشكل توجيهي تأشيري.

وبالمقابل لا يسمح للمصارف العامة والخاصة أن تستثمر وتقيم مشاريع تنموية من الأموال الموجودة لديها كما تشاء وكما ترغب، إلا بحدود ضيّقة لا تتجاوز ربع رأس المال تقريباً، بحسب ما أفاد به الدكتور فضلية، وذلك على اعتبار أن معظم الأموال الموجودة لديها هي أموال خاصة تعود للمودعين ولا يمكن التصرف بها، علماً أن رأسمال المصارف الخاصة قليل بالأساس، بسبب قيود فرضتها الحكومة عليها، حيث كان في السابق ٣ مليارات ليرة، ثم تم تعديله إلى ٥ مليارات ليرة، ثم إلى ١٥ مليار ليرة ولكن لم يطبق ذلك وتم تجميد هذا القرار، لافتاً إلى أن مجمل رأسمال المصارف العامة والخاصة لا يكفي لإقامة مشروع تنموي كبير، مشيراً أن أقوى المصارف في سورية وأكثرها أداء وحراكاً هي المصارف الحكومية.

وإلى ذلك، اعتبر فضلية أن الواقع هو الذي يفرض نفسه في عمل المصارف، فإذا كان هناك حراك اقتصادي فستكثر المشاريع التنموية الإنتاجية، ولكن يعاني الاقتصاد السوري اليوم من ركود اقتصادي فهناك قلة من المستثمرين يقومون بإنشاء مشاريع في هذه البيئة، وبالتالي عدد قليل منهم يقترض من المصارف، متأملاً ألا يتحول هذا الجمود والركود إلى حالة كساد لأنها أصعب وأعمق من حيث النتائج، متابعاً: «ويجب ألا ننسى أن آجال استرجاع مبالغ القروض الصغيرة والمحددة التي تمنحها هذه المصارف هي آجال قصيرة نسبياً كي تمنح وتسترد بشكل سريع، لأنها غير قادرة على منح قروض طويلة الأجل تزيد على ١٠ سنوات، وهذه المنهجية ليست مجدية مع المشاريع التنموية التي يجب أن تكون قروضها طويلة الأجل وتسترد عبر فترة زمنية طويلة ريثما يرتاح المقترض بحيث ألا يؤثر الاسترجاع في سيولته».

وفي السياق، اقترح فضلية إنشاء صناديق استثمار أو بنوك لديها أموال بحيث تستطيع أن تعطي قروضاً للمشاريع التنموية على المدى الطويل، وأن تحدد فترة سماح طويلة نسبياً يمكن بعدها البدء بتسديد القرض، مشيراً إلى أن سيولة المصارف يجب ألا تقل عن ٢٠ بالمئة من إجمالي المال الموضوع تحت تصرف المصرف، ففي حال كانت تقل عن هذه النسبة يتوقف المصرف عن الإقراض، معتقداً أن السيولة الموجودة لدى المصارف الخاصة قليلة وهي أقرضت ما لديها وتنتظر حالياً جمع الأقساط واسترداد القروض، لافتاً إلى وجود إحجام عن الإيداع لدى المصارف بسبب ظروف التضخم الحالية وتسارعه وازدياده بشكل كبير، معتبراً أن الإيداع في المصارف يعد خاسراً، فمن غير المنطقي إيداع مبلغ معين في المصرف وانتظار الفائدة التي تصل نسبتها إلى ٨ بالمئة سنوياً، في الوقت الذي يفوق فيه التضخم هذه النسبة.

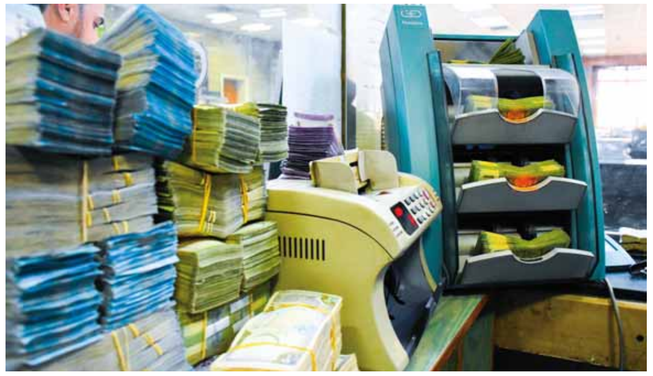

> لها إداراتها الخاصة وتقرض وفق سياساتها ووجهات نظرها

إقبال على زراعة المحاصيل الشتوية

بذار قمح ألماني في السوق السوداء بالحسكة

دحام السلطان

باشر فلاحو محافظة الحسكة الإقبال وبشكل جيد على زراعة أراضيهم في مختلف مناطق الاستقرار الزراعي، وعلى كامل الرقعة الجغرافية من المحافظة، نتيجة لهطل الأمطار بوقت مبكر من السنة، على خلاف الحال الذي كان عليه الموسم خلال سنوات المحل «القحط» الثلاث الماضية، وذلك من خلال تمويل أنفسهم بشكل ذاتي، والحصول على البذار من السوق السوداء، بسعر وصل فيه بذار القمح الألماني المستورد الذي دخل إلى المحافظة بطرق «غير شرعية» إلى ٧ ملايين ليرة، وسعر البذار العادي المحلي تراوح بين ٥- ٦ ملايين ليرة، وسعر بذار طن الشعير بين ٤- ٤,٥ ملايين ليرة، نتيجة لعدم شمل المحافظة بالتمويل الزراعي عن طريق المصارف الزراعية التعاونية على غرار المحافظات الأخرى للعام التاسع على التوالي.

وأكد مدير زراعة الحسكة علي خلوف الجاسم في تصريح لـ«الوطن» أن الفلاحين والمزارعين قطعوا شوطاً جيداً من الإقبال على زراعة محاصيلهم الشتوية، ولاسيما الإستراتيجية منها، خلال هذه الفترة الراهنة من السنة قياساً إلى السنوات القليلة الماضية، والتي من المتعارف عليه أن عملية البذار الشتوي ستستمر لغاية نهاية الشهر الأول من العام المقبل ٢٠٢٤ م، مبيناً أن حجم المساحة المخططة لمحصول القمح المروي وصلت إلى ٩٣١٣٠ هكتاراً، ومخطط محصول القمح البعل ٤٣٠٦٩٢ هكتاراً، ومخطط محصول الشعير المروي ٢١٩٣٠ هكتاراً، ومخطط محصول الشعير البعل ٣٣٠٨٧٧ هكتاراً، فيما وصل مخطط مساحة محصول العدس المروي ٥٦٦٠٠ هكتار، ومخطط مساحة العدس البعل ٥٠ ألف هكتار.

وأوضح الجاسم أن مخطط مساحات القمح المروي الآمنة التي تقع تحت سيطرة الجيش العربي السوري، وصلت إلى ٦٤٠٠ هكتار، ومخطط مساحة القمح البعل إلى ٢١٣٥٠ هكتاراً، ومخطط محصول الشعير البعل إلى ٢٧٥٥٠ هكتاراً، على حين وصل مجمل حجم المساحات المزروعة إلى ٣٢٠٠ هكتار قمح مروي، منها ٢٠٠ هكتار مناطق آمنة، و٦٣٧٠٤ هكتارات قمح بعل منها ٢٧٥ مناطق آمنة، ومساحة ٤٥٢٠ هكتار شعير مروي منها ٥٢٥ هكتاراً مناطق آمنة، و٤٧٥ هكتار شعير رعوي مروي في مختلف المناطق الزراعية.

ولفت إلى أن مطالب فلاحي المحافظة الداعية إلى إحداث مركز لتسويق أو لتجميع أقطانهم لهذا الموسم، لا تزال على حالها، وهم الذين كان قد انتهوا مؤخراً من قطاف محاصيلهم بشكل كامل في مختلف مناطق زراعته على امتداد الرقعة الجغرافية الزراعية من المحافظة، ومن ثم الدعوة إلى تسويقها إلى محافظات الداخل من خلال مورد، ولكنها بقيت من دون استجابة إلى الآن، في ضوء قرار رئاسة الحكومة الأخير المستند إلى قرار اللجنة الاقتصادية والقاضي بتحديد سعر محصول طن القطن الواحد بـ١٠ ملايين ليرة.